

تحمل المقاومة الفلسطينية مسؤولية التعثر القائم حول التنفيذ الكلي للاتفاق .
وحتى تتضح هذه النقطة فسنقوم باستعراض سريع لمواقف القوى التي تتعامل
مع اتفاق القاهرة سلبا او ايجابا .

١ - المقاومة الفلسطينية :

صحيح ان المقاومة تتحفظ حول تنفيذ اتفاق القاهرة ، ولكنها تتحفظ حول
تنفيذ جزئي فقط ، وذلك بعد ان قامت بتنفيذ جزء كبير منه في مدى فترة زمنية
وجيزة . فمئذ دخول قوات الردع الى لبنان قامت المقاومة بالانسحاب من
مواقع الجبل ، وبانهاء المظاهر المسلحة ، وبتسليم جزء من سلاحها الثقيل لقوات
الردع ، وتسليم المرافق الحيوية التي كانت تسيطر عليها (البريد - البنك المركزي)
الى السلطة ، وبتسفير كافة القوات النظامية الفلسطينية والعربية . وعلى ضوء
هذه الجردة بقي أمام تنفيذ اتفاق القاهرة امران بارزان : الوضع في المخيمات
الفلسطينية ، والوضع في الجنوب .

بالنسبة للمخيمات الفلسطينية ، فان اتفاق القاهرة يعطي للمقاومة
الفلسطينية ثلاث قضايا :

١ - تشكيل لجان محلية تشرف على المخيم (وتكون بمثابة بلديات) .

٢ - تشكيل الكفاح المسلح الفلسطيني ليشرف على الامن (ويكون بمثابة
شرطة) .

٣ - يتولى الكفاح المسلح تنظيم تواجد السلاح داخل المخيم . والمقصود بذلك
سلاح الميليشيا .

وقد جاء التفسير اللبناني للاتفاق خاليا من أي اعتراض حول النقطة الاولى،
وطلب بالنسبة للنقطة الثانية ان يكون تشكيل الكفاح المسلح بنسبة ٣ بالالف من
عدد السكان ووافقت المقاومة على هذه النقطة ، وطلب بالنسبة للنقطة الثالثة
ان يكون سلاح الميليشيا بنسبة ٤ بالالف من عدد السكان ، وهو ما رفضته
وما زالت ترفضه ، وذلك لان اتفاق القاهرة نفسه لا ينص على ذلك ، ولان
الاصرار على هذا الطلب ينطوي على اهداف قد تصل الى حد تجريد المقاومة
من سلاحها ، وأخيرا ، وهذا هو الالم ، فان هذه المطالبة بتقليص السلاح في
المخيم واقتصراره على أسلحة فردية خفيفة ومحدودة ، يترك المخيمات عرضة
للاعتداءات الاسرائيلية دون توفير ادنى حد من الحماية لها ، خاصة وأن
الجيش اللبناني لم يتكون بعد بحيث يستطيع الحاكم اللبناني ان يقول بأن
الجيش سيتولى مهمة الحماية المطلوبة ، كجزء من عملية الحماية للارض
اللبنانية ككل .